



أ.د. / طارق فهمى

أستاذ العلوم السياسية، مستشار المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط

## مرتكزات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية

### ( نحو مقارنة للدور والمسارات والاتجاهات الراهنة والمنتظرة )

#### مقدمة :

**تشهد** العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسى نقلة نوعية فى مسار دعم القضية الفلسطينية، والحرص على إعادة تقديمها للواجهة الدولية؛ بعد أن باتت القضية فى دائرة محدودة وضيقة، وبعد أن انفردت الحكومة الإسرائيلية وطوال سنوات حكم الرئيس الأمريكى السابق ترامب فى القيام بأعمال انفرادية؛ ترجمة للقرارات الأمريكية غير المسبوقة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، والتي بمقتضاها تم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة إلى القدس، إضافة للاستمرار فى مخطط الاستيطان فى القدس وما يجاورها، مع العمل على تنفيذ سلسلة من المشروعات الطويلة الأجل؛ لتغيير البعد الديمجرافى فى الأراضى المحتلة، كما شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية تحولات حقيقية تأكيداً لاستمرار إلتزام الجانبين باستحقاقات معاهدة كامب ديفيد، وتواصل الجانبين عبر مسارات أمنية واستخباراتية، وانعقاد اللقاءات الدورية بين الجانبين، إضافة للانخراط معاً فى مسار التعاون الإقليمى والذي تعمق بمشاركة البلدين فى منتدى غاز المتوسط والمنظمة الإقليمية للغاز، واستيراد مصر الغاز من إسرائيل، والاتفاق على مزيد من الخطوات الإيجابية بشأن توسيع نطاق اتفاقية الكويز وتنمية آليات التعاون المشترك (١).

والدولية، وكذلك فى مواجهة العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى خلال السنوات الأخيرة.

#### المنهج المستخدم :

سيتم استخدام المنهج الوصفى؛ باعتباره أحد أهم مناهج البحث العلمى والذي يستخدم فى الغالب بهدف وصف وشرح ظاهرة معينة، وعرضها بطريقة نقدية للحصول على النتائج أو تحديد الأسباب التى أدت لحدوثها، كما يُعدُّ المنهج الوصفى استقصاءً يقوم على ظاهرة من الظواهر كما هى قائمة فى الوقت الحاضر؛ بهدف تشخيصها وكشف جوانبها، وتحديد العلاقات القائمة بين عناصرها والعلاقات بينها وبين ظواهر أخرى، ويشار أيضاً إلى أن الأسلوب الوصفى فى البحث هو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمى المنظم الذى يصف ظاهرة أو مشكلة محددة، ويناسب تناولنا فى هذه الدراسة الاعتماد على

#### هدف الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة فى إطارها النظرى والتطبيقى تأكيد مرتكزات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، والدور المحورى فى هذه القضية قياساً بدور القوى الإقليمية والدولية الأخرى، وعبر سلسلة من الأدوار المتعددة والتي تعمل من خلالها أجهزة المعلومات المصرية، وعبر تراكم فى المهام والأدوات وآليات التحرك المتعدد فى مسارات واتجاهات منضبطة وفق منظومة كاملة تركز على أن مصر ستظل المساند الأكبر لقضية العرب الأولى بصفتها أكبر دولة عربية، ومصر لم ولن تتخلى عن دورها كقوة إقليمية تقود وتتفاعل وتتاصر القضية الفلسطينية؛ لذا اتخذت تدابير وقرارات ذات طبيعة سياسية لمساندة القضية الفلسطينية منذ نشأتها، وتمثل ذلك فى مواقف رؤسائها والمسؤولين بها فى المحافل والمؤتمرات الإقليمية

رجال السلك الدبلوماسي الذين يعملون وفقاً لقواعد مستقرة في الاتفاقيات والمعاهدات دولية، **والثاني**: الاستفادة من قدرة أعضاء المعلومات في امتلاك شبكة علاقات سرية قد تمكنهم من فهم نيات الخصوم أو الأطراف الذين يتم التفاوض معهم. فعلى سبيل المثال، لعب ضباط المخابرات الإيرانية دوراً سياسياً لافتاً عبر سفاراتهم، في التفاوض مع الدول الأوروبية، قبل توقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية (١+٥) في العام ٢٠١٥، وهو ما امتد بدوره إلى مرحلة الانسحاب الأمريكي من الاتفاقات التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مايو ٢٠١٨. (٢)

**الإطار الثاني: دور المعلومات في صياغة وتنفيذ السياسة العامة**، حيث يشير هذا الإطار إلى أن انتقال المعلومات من مجال الأمن إلى الدبلوماسية، مرده الأساس دورها المتصاعد في صياغة وتنفيذ السياسة العامة للدولة، لاسيما وأن أجهزة المعلومات تضم غالباً إدارات متعددة لصنع القرار، والمشاركة فيه، بل والتأثير عليه عبر أفرع البيانات، وهو ما يمكن تلك الأجهزة من التأثير في صياغة توجهات السياسة العامة، عبر الانتقال من مرحلة جمع وتحليل المعلومات إلى تشييد أطر ورؤى وسيناريوهات للتعامل السياسي والإستراتيجي. ويتجلى هذا الدور في عدة اتجاهات أساسية، من أبرزها ما يلي:

● **صياغة أجهزة المعلومات لرؤية عامة لتحرك الدولة تجاه التحديات والأخطار**، سواء أكانت من قبل الأصدقاء أم الأعداء، فعلى سبيل المثال، قادت المعلومات المركزية الأمريكية بعد الهجوم الإرهابي في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عملية تطبيق قواعد صارمة للتنسيق بين مؤسسات وقطاعات الدولة السياسية والأمنية، وليس فقط على صعيد وكالاتها الداخلية، لاسيما وأن تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر، الذي صدر في العام ٢٠٠٤ قد كشف عن ضعف التنسيق والتواصل بين الأجهزة الأمريكية المسؤولة عن الاستجابة للهجمات الإرهابية.

● **عدم قدرة العمل الدبلوماسي أحياناً على مواكبة التفاعلات المعقدة للأحداث الإقليمية والدولية**، مقارنة بما تحظى به عناصر أجهزة المعلومات من خبرات متراكمة وأنشطة لا تخضع للقيود التقليدية. فالحاصل أن عناصر الخدمة السرية في أي جهاز استخباراتي يكتسبون مهارات وإمكانات تعطي لتحركاتهم حضوراً وتأثيراً، بخلاف ما يحظون به من الدعم المالي عبر الموازنات السرية، وتلقى المعلومات مساندة من قيادات النظام السياسي، وهو ما قد لا يتوافر

هذا المنهج في التناول والعرض والتركيز على مستهدف البحث في بنوده ومقارنته .

### مدخل تمهيدي

### أطر وإستراتيجيات:

تطلق أدوار أجهزة المعلومات في مجال الوساطة بالصراعات والأزمات من ثلاثة أطر أساسية تمثل جلها تفسيراً لعملية تمدد تلك الأجهزة من المجال الأمني الإستراتيجي إلى السياسي الدبلوماسي، ويمكن طرحها على النحو التالي:

**الإطار الأول: التداخل الأمني والسياسي**، إذ إن طبيعة التداخل الراهن بين الفعلين الأمني الإستراتيجي، والسياسي الدبلوماسي، عند التعاطي مع الأزمات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي للدولة، فرض على أجهزة المعلومات الأتقف عند حدود مهامها التقليدية المتعلقة بدعم أجهزة صنع القرار بالتقديرات والتقييمات الإستراتيجية. وينشأ مثل هذا التداخل بالأساس من داخل مجتمع المعلومات ذاته، لاسيما مع امتلاك أغلب دول العالم أجهزة استخباراتية متعددة المهام تعمل غالباً وفقاً لرؤية وتصور تربط بين الأمن والسياسة والدبلوماسية. فعلى سبيل المثال، فإن ضباط جهاز المعلومات العسكرية الإسرائيلية «أمان» (المعنى بجمع وتحليل المعلومات العسكرية، فضلاً عن الإنذار المبكر، حول الأعمال العسكرية المضادة لإسرائيل) يمارسون أدواراً متداخلة مع نظرائهم في جهاز الموساد (المعنى بجمع وتحليل المعلومات والقيام بعمليات سرية خارج إسرائيل). إذ يتولى الجهازان الاستخباريان، تحت إشراف مجمع المعلومات العام في إسرائيل، إدارة ملفات مثل غزة، ووضع إستراتيجيات المواجهة مع حزب الله، وتنظيمات إرهابية مثل القاعدة وداعش.

وامتد ذلك التداخل في المهام الأمنية والإستراتيجية بين أجهزة المعلومات المتعددة داخل الدولة، إلى تفاعلات العلاقات الإقليمية والدولية لأداء مهام أخرى، ومنها العمل السياسي الدبلوماسي، تحت سواتر متعددة تعرف بـ «وظيفة الخدمة غير المعلنة» داخل أجهزة الاستخبارات، إذ قد يعمل عضو الجهاز الاستخباراتي، تحت غطاء دبلوماسي في سفارة بلاده، مما يؤهله لعب دور سياسي. وعادة ما يشار لهذا النمط - الشائع لدى أجهزة المعلومات الأمريكية والروسية والإيرانية - بـ «دبلوماسية الخدمة السرية» في الخارج. ويعكس ذلك النوع من الدبلوماسية السرية أمرين أساسيين، **الأول**: قدرة أجهزة المعلومات على توظيف إمكانات أعضائها لممارسة لعبة السياسة والدبلوماسية، دون الخضوع للضوابط الصارمة على



## مرتكزات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية ( نحو مقارنة للدور والمسارات والاتجاهات والرهانة والمنتظرة )

أ.د. طارق فهمي

كس تكون أكثر فعالية في التواصل مع أطراف النزاع، ومحاولة التوصل إلى صفقة سياسية لتسوية أزمة أو صراع ما. (٤)

وما يدعم ذلك أن أجهزة المعلومات قد تلجأ إلى آليات للتدخل في الأزمات والصراعات عبر أساليب سرية (لقاءات دورية مع أطراف النزاع للتعرف على مطالبها، وحدود ما يمكن أن تقبله من عدمه في أي صفقة مقترحة)، وذلك لتحديد الضغوطات الداخلية والخارجية وكذلك وسائل الإعلام التي عادة ما تتلقى النتيجة العلنية للمفاوضات، وليست طبيعة دينامياتها ومساراتها السرية، وهو أمر قد لا يكون متاحاً أحياناً للوسائل التقليدية الدبلوماسية. فعلى سبيل المثال، تدخلت المعلومات الألمانية في مراحل معينة لحل أزمة الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، الذي اختطفه الجناح العسكري لحركة حماس لمدة خمس سنوات، وهو ما أدى إلى الإفراج عنه في أكتوبر ٢٠١١ مقابل ٤٤٧ سجيناً فلسطينياً. ولا تزال المعلومات الألمانية تسعى، في الوقت الراهن، إلى تكرار تلك الوساطة إزاء صفقة تبادل الأسرى بين حماس وإسرائيل.

بناء على الأطر المفصلة لتمدد أجهزة المعلومات للعمل السياسي والدبلوماسي، فثمة إستراتيجيات عامة لتلك الأجهزة عادة ما تنتهجها لتعزيز دورها داخل بنية النظام السياسي، وبالتالي إفساح المجال لها للتأثير أكثر في أنشطة الوساطة في الصراعات والأزمات، ومنها:

**إستراتيجية التوجيه**، وذلك من خلال تأثير أجهزة المعلومات في توجيه دوائر صنع القرار لتبني توجهات حاكمة ومباشرة، وبما يعطى تلك الأجهزة دوراً في إدارة الوساطة، وفقاً لحساباتها وتقييماتها المسبقة، وتعتمد هذه الإستراتيجية على مهارة جهاز المعلومات في خلق دوائر تأثير كبيرة داخل النظام السياسي ذاته.

**إستراتيجية تكاملية**، حيث يسعى جهاز المعلومات إلى ممارسة دوره في المجال السياسي والدبلوماسي، عبر بناء دوائر تكاملية وتفاعلية من مؤسسات الدولة التي تشاركه في عملية تفكيك عناصر الصراع المهدد للأمن القومي للدولة، الأمر الذي يجنبه الدخول في صراعات مع مؤسسات صنع القرار الداخلي التي قد تختلف أو تتفق معه في تقييم ذلك المهدد. (٥)

**إستراتيجية الحسم**، وذلك عبر لعب أجهزة المعلومات دوراً حاسماً وعاجلاً في إتمام التسويات، حتى ولو كانت منقوصة أو غير ناضجة، مع عدم الاعتداد بأي دور مخالف من المؤسسات الأخرى داخل النظام السياسي، ولعل هذه

أحياناً للمؤسسات التقليدية التي تعمل وفقاً لموازنات محددة، وقواعد منضبطة منصوص عليها مسبقاً. (٢)

● **انتهاج أساليب ذكية لمواكبة التحديات المعقدة التي تواجه الأمن القومي**، إذ يشير الواقع الراهن لأغلب أجهزة المعلومات إلى أنها تعمل في بيئة مضطربة وغير مستقرة، ويكتنفها الغموض وصعوبة التنبؤ؛ الأمر الذي يدفعها إلى ابتداع أساليب جديدة في العمل الاستخباراتي لتحقيق أهداف ومصالح الدول في المجال الخارجي. إذ يمكن لها الإقدام على أساليب ذكية تجمع بين الناعمة والصلبة، قد لا تتوافر للمؤسسات الدبلوماسية التقليدية من قبيل شراء النخب السياسية في دولة أخرى، أو تمويل مباشر وغير مباشر لبعض المنظمات غير الحكومية للعمل لمصلحتها في منطقة صراع ما، أو حتى التغلغل في بنية التفاعلات الداخلية للدول المعادية أو حتى الصديقة، بل وقد يصل الأمر إلى عمليات اغتيال سياسي لقيادات الخصوم الذين يعرفون تسوية الصراع. وتستهدف هذه الأساليب وغيرها - الشائعة لدى أجهزة المعلومات في العالم - بناء بيئة مواتية لتعزيز مصالح الدولة ومنع إضرار الآخرين بها.

● **تعزيز النفوذ والمعلومات داخل مؤسسات النظام السياسي**، إذ إن تصاعد تأثير أجهزة المعلومات في صياغة رؤية وتحرك السياسة العامة لمواجهة التحديات للأمن القومي، ينبع أحياناً من محاولة تعزيز نفوذها داخل بنية النظام السياسي على حساب مؤسسات أخرى، بحكم قرب قيادة أجهزة المعلومات من الدائرة الضيقة لعملية صنع القرار، وانفرادها بإدارة بعض الملفات السياسية - وإن كان ذلك قد يواجه أحياناً إشكاليات - خاصة إذا كانت هنالك فجوة بين القيادة السياسية وأجهزة الاستخبارات، كما هو الحال بين الرئيس ترامب والمعلومات المركزية الأمريكية، على خلفية الخلافات حول التدخل الروسي المزعوم في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في العام ٢٠١٦.

**الإطار الثالث: تعقد الأزمات والصراعات الداخلية في الدول**، إذ إن تعقد الصراعات الداخلية مع تعدد الفاعلين، ونشوء قضايا أخرى معقدة مثل، الهوية بجانب السلطة والثروة، وتشابكها مع فواعل إقليمية ودولية، جعل التدخل لتسويتها تتطوى على صعوبات، عند اللجوء إلى المسارات التقليدية في الوساطة، كتلك التي قد تقوده منظمات أممية (الأمم المتحدة)، أو إقليمية، أو حتى الحكومات، مما قد يفتح الباب أمام مسارات غير تقليدية ومنها أجهزة المعلومات

الأمريكي دونالد ترامب نظيره الكورى الشمالى كيم جونج أون فى يونيو ٢٠١٨. (٦)

**الوسيط المرحلى:** حيث تبنى عادة أجهزة المعلومات تقييماً إستراتيجياً مسبقاً يعتمد على ضرورة الاكتفاء بدور تمهيدى فى الوساطة، وعدم الدخول فى تفاصيل تنفيذ اتفاقات، تخوفاً من أن تتحمل دوراً تالياً فى الوساطة، وهو الأمر الذى قد يخصم من جهودها فى الوساطة الاستخباراتية، إذ قد تصبح عندها منقوصة. ويستهدف التأثير الاستخباراتى المرحلى غير الكامل عبر وسائل داعمه مثل، شبكة العلاقات الاستخباراتية مع وسائل الإعلام، وتوظيف الخبرات الدبلوماسية والسياسية، بما يخدم توجهات جهاز الاستخبارات، وتطوير دوره مستقبلاً فى منطقة النزاع. ولعل المعلومات القطرية أقدمت على ذلك التدخل المرحلى المنقوص فى عدة نزاعات إفريقية، تحت سواتر سياسية ودبلوماسية، موظفة الأدوات المالية لدفع الأطراف لتوقيع اتفاقات بغض النظر عن مدى اكتمالها، ولكن بدا هدفها الأساسى تعزيز حضور الدوحة السياسى والأمنى، كما الحال فى مرحلة معينة من مراحل أزمة دارفور فى غربى السودان.

**الوسيط المبادر:** إذ لا تكتفى أجهزة المعلومات أحياناً بالتحرك للوساطة فى الأزمات والصراعات، بناء على تكليف من القيادة السياسية، ولكن من خلال طرح مبادرات استباقية لتسوية أزمة أو نزاع فى دولة أخرى، نتاجاً لرؤيتها للمخاطر والتهديدات التى يمكن أن تتجم عن تلك الأزمة على الأمن القومى للدولة، فعلى سبيل المثال، تدخلت المعلومات التركية على خط الأزمة مع إسرائيل، بعد واقعة اقتحام قوات الأخيرة سفينة مرمرة التى كانت محملة بمساعدات إنسانية لغزة فى العام ٢٠١٠، عبر ترتيب لقاءات مشتركة شارك فيها عناصر من استخبارات البلدين للتفاوض حول تسوية الأزمة ودفع تعويضات إسرائيلية للجانب التركى. (٧)

**الوسيط المراقب:** حيث قد يكتفى جهاز المعلومات بممارسة دور الوساطة بين أطراف النزاع، دون العمل على تفكيك عناصر الصراع بينهم، أى يقتصر دوره على المراقبة إلى حين اتضاح الرؤية، فى ظل وجود أطراف ومؤسسات منافسة أخرى تعمل على الوساطة ذاتها. ولعل ذلك الأمر يجد تجلياً له فى مراقبة جهاز المعلومات السورى لتنفيذ اتفاقيات خفض التوتر مع الجماعات المسلحة الذى تشارك فيها أطراف إقليمية ودولية، وكذلك متابعة مسار العلاقات مع الأردن من منظورها الأمنى والإستراتيجى.

الإستراتيجية باتت متزايدة خاصة فى الدول التى تعانى أزمات وتهديدات حقيقية، ولديها الإمكانيات المباشرة لإنجاز الوساطة، عبر أساليب استخباراتية متعددة بما فيها، تمويل أطراف الصراع مالياً، أو تنفيذ استحقاقات التسوية على الأرض، وهو ما قد ينجح معها التدخل الاستخباراتى فى التوسط فى الأزمة، لكن دون إنهاؤها بشكل كامل.

### أشكال وأدوات الوساطة

على الرغم من أن الدور المهم للوساطة غير التقليدية لأجهزة المعلومات فى مناطق الصراع التى قد لا يكون منصوصاً عليها فى إطار بنية النظام السياسى، فضلاً عن كون بعض تلك المهام قد تكون سرية، إلا أن الواقع الراهن يشهد مؤشرات على أشكال متعددة لتلك الأدوار، ويمكن تفصيلها على النحو التالى:

**الوسيط عن بعد:** حيث تقوم أجهزة المعلومات بتمهيد الأجواء الإجرائية لبدء الوساطة فى الصراعات، من خلال تحركات ميدانية أو سياسية غير معلنة، وعبر سواتر مختلفة، فضلاً عن وضع خطط محكمة زمنية ومتعددة المسارات لبدء المفاوضات بين أطراف النزاع. وقد تطور دور المعلومات لإجراء مفاوضات مع بعض الأطراف دون البعض الآخر، بصورة منفردة أو جماعية، بهدف بناء تصور مسبق حول الصفقة أو الاتفاق الذى يمكن أن يكون قابلاً للتنفيذ. فعلى سبيل المثال، تدخلت أجهزة المعلومات النرويجية لمتابعة الاتصالات الفلسطينية - الإسرائيلية، فى تسعينيات القرن العشرين، ثم تطور دورها للمشاركة عن بعد، فى الإعداد لما عُرف لاحقاً باتفاق أوسلو، كما رعت المخابرات البريطانية بعض الاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية غير الرسمية لإعداد وثيقة عمل مشتركة ٢٠١٦.

**الوسيط عن قرب:** حيث قد تلعب أجهزة المعلومات دوراً تدخلياً مباشراً فى الوساطة فى بعض الصراعات والأزمات فى الدول الأخرى، انطلاقاً من قبولها لدى الأطراف المتنازعة، ما قد يعطى تحركاتها مصداقية سياسية وإستراتيجية. هنا، تعتمد أجهزة المعلومات على أدوات التأثير البنىء، والموجه لأطراف النزاع، بهدف التوصل إلى حد أدنى من الاتفاق يسمح لهم بإبرام اتفاق، كما قد يمتد دور المعلومات - ليس فقط لإتمام الاتفاق - وإنما متابعته وتنفيذه. فعلى سبيل المثال، لعبت المعلومات المركزية الأمريكية دوراً أساسياً فى التواصل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية قبل وفى أثناء الانفتاح الأمريكى على بيونج يانج، عندما التقى الرئيس



## مركزات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية ( نحو مقارنة للدور والمسارات والاتجاهات الراهنة والمنتظرة )

أ.د. طارق فهمي

### التطبيق العملي

وفقاً لما سبق سعت السياسة الخارجية المصرية لتأكيد حضورها في الملف الفلسطيني من خلال مسارات للتحرك والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

#### أولاً : مسارات التحرك :

**المسار الأول :** عبر الدبلوماسية الرئاسية والتي عمل على تدشينها الرئيس عبد الفتاح السيسي من خلال الدعوة في كلمته بمقر الجمعية العامة للأمم المتحدة على دعم القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، مع الدعوة للدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، والاحتكام إلى ما يُعرف بخيار حل الدولتين، وهو منطلق التحرك المصري في الأساس في المحافل الدولية وفي الحوار مع الرباعية الدولية، وقد حرص الرئيس السيسي على التركيز على الأبعاد المهمة في تفاصيل القضية الفلسطينية، وباعتبارها المسبب لعدم الاستقرار في الإقليم، وأنه لن يكون هناك استقرار سياسي أو إستراتيجي دون التوصل لحل حقيقي للقضية الفلسطينية.

**المسار الثاني :** يتم هذا المسار من خلال دور وزارة الخارجية - والتي تُعدُّ أساس الحركة الدبلوماسية في الخارج - وعبر المؤتمرات الدولية والإقليمية، ومن خلال جهد السفارات المصرية في الخارج، وفي الأمم المتحدة، وإن كان هذا الدور لوزارة الخارجية قد تقلص بصورة كبيرة نتيجة تدخل المخابرات العامة لإدارة الملف خاصة في قطاع غزة، مع تركيز الخارجية المصرية على التعامل مع السلطة الفلسطينية وتبنى خيارات التعامل الدولي سواء من خلال الرباعية الدولية أو صيغة ميونخ، إضافة لمتابعة التطورات الفلسطينية بصورة بيروقراطية .

**المسار الثالث :** يتم هذا المسار عبر لقاءات واتصالات تتم من خلال بعض المستشارين والخبراء وهو مسار غير رسمي يستهدف في بعض الأحيان نقل رسائل مهمة في توقيتات حرجة وهو ما يَسُرُّ بالفعل الكثير من الصعوبات والإشكاليات، واستطاع أن يُقَرِّب العلاقات المصرية الفلسطينية في مراحل معينة على مستوى الرئيسين عبد الفتاح السيسي / محمود عباس، خاصة في ترتيب بعض اللقاءات الرئاسية أو فتح قنوات مباشرة تتجاوز القنوات الرسمية بصورة واضحة .

في هذا الإطار يجب التفرقة بين تعامل السياسة المصرية على مستويين : **الرسمي الدبلوماسي** بين مصر والسلطة الفلسطينية، على اعتبار أن السلطة الفلسطينية هي الممثل

الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وعنوان لممارساته السياسية في المنظومة الدولية، وبين التعامل الأمني والدبلوماسي مع حركة حماس باعتبارها سلطة قائمة وفقاً لسياسات الأمر الواقع ومن خلال جهاز حكومي رسمي ممثلاً لحركة حماس، ويركز التعامل المصري على البعد الأمني والاستخباراتي بالأساس في إطار ضبط الحدود والعمل على بناء تفاهات أمنية وإستراتيجية ممتدة وهو ما يجري.<sup>(٨)</sup>

وتفصل مصر ما بين تعاملاتها السياسية مع السلطة الفلسطينية وفي ظل تحفظات الأخيرة على تعاملات مصر مع قطاع غزة باعتباره ملفاً أمنياً بالأساس وليس سياسياً، وهو ما قد يؤدي لبعض التوترات غير الدورية بين الجانبين المصري والفلسطيني في هذا الإطار من عدة زوايا :

١- تبنت مصر الحوار الفلسطيني الفلسطيني ومحاولات تحقيق المصالحة الفلسطينية ولكن غياب الإرادة السياسية لدى الطرفين حال حتى الآن دون تحقيق المصالحة على الأرض رغم ما بذلته مصر من مجهودات طوال السنوات الأخيرة<sup>(٩)</sup>.

٢- ظلت مصر على مقربة من التطورات الفلسطينية الداخلية والإقليمية، ومن ثم عملت على تقريب وجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية وليس بين حماس وفتح فقط، وهو ما اتضح جلياً في رعاية مصر لحدث الانتخابات الفلسطينية التي أصدر الرئيس محمود عباس مراسيمها وجرت في القاهرة مباحثات ممتدة في هذا السياق تحت إشراف جهاز المخابرات العامة.

٣- تعمل القاهرة في الملف الفلسطيني في ظل مناكفات قطرية وتركية وإيرانية حيث مرجعيات الفصائل الفلسطينية، وبالتالي فإن القاهرة تواجه إشكاليات حقيقية في التوصل إلى مقاربة مصرية فلسطينية مباشرة تمهد الأجواء لتحقيق المصالحة الفلسطينية من جانب، والعمل على بناء موقف فلسطيني موحد في ظل التدخلات الإقليمية الراهنة والتي ستستمر ولن تتراجع .

٤- تواجه القاهرة باتهامات على الجانبين سواء في قطاع غزة أو في رام الله؛ حيث يجري اتهام السياسة المصرية بأنها تسعى لتوفير الأمن وضبط الحدود بالأساس، وأنها تمارس سياسات مباشرة تدخلية بهدف تطويع الفلسطينيين في القطاع، مع مطالبة سلطات القطاع بفتح معبر رفح وفقاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومن اللافت للنظر أن لقاء القيادات الفلسطينية الرئيس السيسي تضمّن مطلب فتح المعبر بالأساس في إشارة لها مدلولها بأهميته الكبيرة لدى

ودائمًا فى التعامل مع الأردن كمدخل حقيقى ومهم فى هذا الإطار (سيقتراح بشأنه لاحقًا).

• أن تطوير العلاقات القطرية المصرية فى الوقت الراهن واستئناف الاتصالات الرئاسية بين الرئيس عبد الفتاح السيسى والأمير تيمم بن حمد سيتطلب تحركًا مصريًا والتنسيق مع قطر فى قطاع غزة أيضًا فى إطار مناخ سياسى جديد قد يلحق مصر ببعض الترتيبات السياسية والاقتصادية فى قطاع غزة ويسهم فى تعزيز الدور الراهن للسياسة المصرية فى قطاع غزة - هذا بافتراض بقاء الأوضاع على ما هى عليه - أو حدوث تقاسم للسلطة فى القطاع والضفة الغربية، أو تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وبالتالي فإن السياسة المصرية مطالبة بالانفتاح الحذر على الأطراف الإقليمية خاصة المنخرطة فى الملف الفلسطينى ودون قيود حقيقية وفى ظل تقييمات سياسية تتجاوز الإطار الأمنى الراهن، أو حصر التحرك المصرى فى التعامل على جزئيات محدودة متعلقة كما يجرى فى الوقت الراهن، وبالتالي فإن السياسة الخارجية المصرية يجب أن تتحرك وفق إستراتيجية متجددة تتجاوز الدوائر الضيقة ومساحات التحرك المحدودة (١٢).

• حال تطور العلاقات المصرية التركية لسيناريو إيجابى فإن التنسيق المصرى التركى سيعمل فى اتجاه ضبط الحركة التركية فى مجمل الملف الفلسطينى، وليس فقط فى قطاع غزة حيث علاقات الفصائل مع تركيا بل فى القدس الشرقية، وفى مجمل التحرك التركى الذى يريد أن يستثمر حضوره فى الملف الفلسطينى فى لعب دور على مستوى العالمين العربى والإسلامى - وهو ما يجب الانتباه إليه مبكرًا - مع عدم التسليم بأن مصر قد تقبل بتفاهمات أو توزيع أدوار أو نفوذ فى الملف الفلسطينى لاعتبارات تتعلق أساسًا بأن القضية الفلسطينية أحد أهم مراكز السياسة الخارجية المصرية، وتركها لبعض الأطراف الإقليمية للتحكم فى مسارات تحركاتها أو تطوراتها سيؤدى بالفعل إلى تداعيات مكلفة على السياسة الخارجية المصرية مما يتطلب فى الوقت الراهن لتنبه لمسارات تحرك الأطراف الإقليمية من جانب وتأثير تدخل بعض الأطراف الإقليمية على أداء دور محدد، مما قد يؤثر

سكان القطاع، كما تتهم السلطة الفلسطينية مصر بالتدخل فى توجيه مسار الداخل الفلسطينى، ومحاولة طرح أسماء بديلة بعد الرئيس محمود عباس فى إطار معركة الخلافة الفلسطينية، وهو ما انعكس فى الوقت الراهن فى إدارة المشهد الانتخابى الذى سيتم - إن مضت الاستحقاقات الفلسطينية فى مسارها - خاصة أن الصراع فى الانتخابات التشريعية مختلف تمامًا عن ما سيدور فى انتخابات الرئاسة، ودخول القيادى الفلسطينى مروان البرغوثى على خط المنافسة مع الرئيس محمود عباس (١٠).

٥- تتابع مصر تحولات المشهد الفلسطينى عن قرب، ولكن الإشكالية الحقيقية التى تواجه مصر فى هذا الوقت وفى ظل ما يجرى من تطورات فلسطينية إقليمية تتركز فيما يلى :

أ- بقاء السياسة المصرية فى دائرة المنافسة التقليدية للأدوار القطرية والتركية والإيرانية؛ حيث إن ما تملكه السياسة المصرية هو المصداقية، ومسمى الجانب الفلسطينى بصرف النظر عن تصنيفاته وتعقيداته للتعامل مع مصر، إلا أن مصر تدور فى دائرة ضيقة من الحسابات الأمنية والإستراتيجية على عكس الأطراف الإقليمية المراوغة، التى تتدخل فى الملف الفلسطينى وفقًا لحسابات محددة ومن خلال تشابك وتفاعلية قد تكون مكلفة، خاصة الجانب التركى فى القدس وفى قطاع غزة وغيرها، كما أن إيران لا تزال تقدم دعمها لحركتى الجهاد الفلسطينى وحركة حماس وحركة صابرون، كما أن الوجود القطرى فى قطاع غزة الذى كرس الوجود القطرى عبر لجنة إعمار القطاع بات واقعيًا لا يمكن تجاوزه مصريًا .

ب- تركز أجهزة المعلومات على إعادة بناء سياسة مصرية واضحة المعالم تجاه السلطة الفلسطينية من خلال ما يلى (١١) :

• أن التنسيق الفلسطينى مع الدول المعنية بالأردن على سبيل المثال سيتطلب بالفعل وجودًا مصريًا دائمًا مع الأردن لتحقيق مكاسب مصرية حقيقية، خاصة مع خصوصية العلاقات الأردنية الأمريكية وإبرام اتفاق أمنى بين عمان وواشنطن ودخول الإدارة الأمريكية لدعم الأسرة الهاشمية بعد الاضطرابات الأخيرة التى أكدت مكانة الملك عبد الله الثانى بصورة واضحة، وسيتطلب ذلك تحركًا مصريًا مسئولًا



## مرتكزات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية ( نحو مقارنة للدور والمسارات والاتجاهات الراهنة والمنتظرة )

أ.د. طارق فهمي

الأخيرة وتتطلب التعامل معها بجدية وعبء خطة مرحلية متوسطة أو طويلة المدى.

٢- تنطلق السياسة الخارجية المصرية للتعامل مع الجانب الإسرائيلي انطلاقاً من وجود معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وثبات مسارات واتجاهات العلاقات، وعدم دخول الجانبين في أي مواجهات عسكرية على الحدود، ونجاح اتفاقية الكويز في تحقيق أهدافها، واستمرار منظومة التعاون في مجال استيراد الغاز وقرب الدخول في مفاوضات بشأن ترسيم الحدود البحرية، ودخول إسرائيل في منظومة التعاون الإقليمي في شرق المتوسط والتحاقها بعضوية منتدى غاز المتوسط، إضافة أيضاً لدخولها المنظمة الإقليمية للغاز، وأن هذا الأمر لم يمنعها من القيام بمشروعات ثنائية ومتعددة مع كل من قبرص واليونان، كما أن أي تطور إيجابي في العلاقات بين مصر وتركيا سيكون له انعكاساته على العلاقات التركية الإسرائيلية.

٤- تتحرك السياسة الخارجية المصرية تجاه التطورات الفلسطينية انطلاقاً من دور مصرى متعدد المسارات وليس مقصوراً على طرف واحد أو ملف بعينه بل يتسع في مساحات ممتدة - رغم كل السلبات الراهنة - إلا أنه يتميز بمصدقية حقيقية وقدرة على المناورة والتحرك والعمل على أكثر من تطور، وهو ما يمكن اعتباره أحد المنطلقات المهمة التي يمكن التحرك من خلالها والتركيز عليها في أي سيناريو يمكن للقاء العمل عليه في المديين المتوسط والطويل الأجل (١٤).

٥- تتحرك السياسة الخارجية المصرية تجاه التطورات الإسرائيلية الراهنة والمرشحة للاستمرار في المدى المنتظر انطلاقاً من علاقات راسخة مستمرة منذ توقيع معاهدة السلام، إلا أن القاهرة ستواجه بضعفات حقيقية من الجانب الإسرائيلي - بصرف النظر عن الدور المصري في القضية الفلسطينية خاصة - نتيجة إقدام بعض الدول العربية على توقيع اتفاقيات سلام مع الجانب الإسرائيلي وبوتيرة كبيرة وسريعة مما سيدفع بإسرائيل للمطالبة بالمثل وهو ما تتحفظ مصر على تفاصيله وتبقى مساحات التعاون مع إسرائيل في نطاقات محددة، مع عدم التجاوب مع المطالب الإسرائيلية الملحة بتطوير منظومة التعاون المشترك الثنائي أو الإقليمي، والاكتفاء ببعض المشروعات في نطاق جماعي مع التركيز على الاقتصادي وليس الأمنى أو السياسى مثلما يجرى مع الدول العربية التي وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل وعلى اعتبار أن إسرائيل بانت عضوياً رسمياً في نطاق التحالف البحرى لمواجهة التهديدات الإقليمية، وأنها

على مسارات التحرك مع القوى المؤثرة مثل إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ج- وفى مقابل ذلك فإن مسار التعامل المصرى الإسرائيلى عامة وتجاه الجانب الفلسطينى يعمل وفقاً لما يلى :

• أن البعد الفلسطينى فى مسارات العلاقات الإسرائيلىة المصرية واضح والثنائى فى العلاقات أكبر من أى تحولات فى مستويات العلاقات المستقرة بين البلدين .

• أن التحول فى تطوير العلاقات المصرية الإسرائيلىة فى الفترة الراهنة والمحملة مرتبط بمسعى اسرائيلى للانفتاح على الإقليم بكامله مع التطلع لدور جيد وحقيقى للتعامل مع مصر باعتبار أنه نموذج حقيقى للسلام فى المنطقة بكاملها (١٣).

• أن خيارات التعاملات المصرية مع إسرائيل محكومة بسياسات مصلحية للجانبين، وهو أمر طبيعى فى ظل التطورات المفصلية فى الإقليم والتي باتت تطرح دوراً تدخلياً لإسرائيل فى منظومة العلاقات الإسرائيلىة العربية.

• أن هناك تصوراً حقيقياً مطروحاً يركز على أن توقيع المزيد من اتفاقيات السلام بين إسرائيل ودول عربية قد أدى بالفعل إلى خسائر فلسطينية حقيقية بسبب افتقاد ورقة العزلة والمقاطعة لإسرائيل، وهو ما سيتطلب بالفعل مراجعة سياسية كاملة فى الفترة المقبلة على مستوى مواقف الدول والسلطة الفلسطينية بل وإسرائيل .

### ثانياً : محددات الحركة المصرية

١- تعمل السياسة الخارجية المصرية تجاه الموقف الإسرائيلى والقضية الفلسطينية انطلاقاً من ثوابت محددة وفى ظل بيئة إقليمية ودولية معقدة تتطلب فى الوقت الراهن إعادة ترتيب حساباتها فى ظل التحولات السياسية على الجانب الفلسطينى وفى داخل إسرائيل .

٢- تركز السياسة الخارجية المصرية على بعض الأولويات الأمنية والسياسية والإستراتيجية فى التعامل مع الموقف الإسرائيلى تجاه القضية الفلسطينية، وانطلاقاً من استمرار الطرح المصرى المباشر بالإقرار بحل الدولتين كخيار دائم للسياسة المصرية فى ظل التحولات الهيكلية التى تمت فى منظومة الصراع العربى الإسرائيلى طوال السنوات الخمس

الفلسطينى وسيطور من التحولات الجادة والمباشرة فى ملف العلاقات المصرية الفلسطينية وبما سيخدم التحرك المصرى تجاه إسرائيل.

### ٤- إشكاليات مستجدة : تفتقد العلاقات المصرية الراهنة

مسار التحرك الانفرادى فى ملف العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية لاعتبارات متعلقة بسياسات رد الفعل الراهنة، وعدم وجود قنوات للتواصل الفلسطينى الإسرائيلى باستثناء التنسيق الأمنى الذى أعاده الرئيس محمود عباس بعد تولى الرئيس جو بايدن سعياً وراء الانفتاح على الإدارة الأمريكية الراهنة، التى قدمت بعض البوادر الإيجابية للسلطة من إعلان إعادة ضخ المساعدات الاقتصادية للسلطة وهو ما تم بالفعل، واستئناف ضخ المساعدات والمنح لوكالة الإنرو وإعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى واشنطن وإعادة فتح القنصلية الأمريكية فى القدس الشرقية، وغيرها من الإجراءات الأمريكية . وبالتالى فإن السياسة الخارجية المصرية مطالبة بخلق الأدوار والتحريك المبادر وعدم التركيز على الوضع الراهن المرشح للاستمرار، وهو ما سيتطلب مزيداً من الحركة التكتيكية والإستراتيجية، خاصة أن الداخل الإسرائيلى بات معقداً ويحتاج لآليات جديدة للتعامل المصرى، مع التوقع بأن الحكومة الإسرائيلية ستعمل على جس نبض مصر جيداً واختبارها بصورة دورية فى التعامل مع التطورات الفلسطينية الإسرائيلية وهو ما يجب على القاهرة التفاعل معه تمييزاً وتأكيداً لدورها فى الملف الفلسطينى لدى الإدارة الأمريكية الراهنة والتى لا تزال تُقيم طبيعة الدور المصرى الراهن والمحتمل من قراءتها لمسائل داخلية (الحقوق- الحريات - الليبرالية - التعددية)، وغيرها من مترادفات الخطاب السياسى والإعلامى والإستراتيجى للعالم وليس تجاه مصر تحديداً<sup>(١٥)</sup>.

### رابعا : الفرص المتاحة

أمام السياسة الخارجية المصرية فرص حقيقية لتحريك قدمًا لممارسة دور جديد على النحو التالى :

#### الجانب الإسرائيلى :

إن رسم الفرص المتاحة للسياسة الخارجية المصرية تجاه الموقف الإسرائيلى من القضية الفلسطينية يتطلب الإشارة إلى ما يلى :

١- أنه لا توجد ضغوطات حقيقية على الجانب الإسرائيلى للدخول فى مفاوضات حاسمة تُهى الصراع الفلسطينى

تسعى لتكون طرفاً فاعلاً فى أمن الخليج لمواجهة إيران، ولعل المواجهات الدائرة بين إيران وإسرائيل واستهداف المنشآت النووية الإيرانية والمواجهات المباشرة فى مياه الخليج واستهداف السفن الإسرائيلية ما يؤكد هذا .

### ثالثا : قيود الحركة المصرية

١- تحفظات إسرائيلية : تحتاج إسرائيل مصر فى الملف الفلسطينى وفى قطاع غزة تحديداً منعاً لتطور الأوضاع الأمنية فى منطقة غلاف غزة، كما تسعى الحكومة الإسرائيلية لدور مصرى دائم فى تثبيت الهدنة وإقرارها مع الالتزام بتقديم تسهيلات لسكان القطاع، كما تحتاج إسرائيل مصر فى نقل رسائل سياسية للسلطة الفلسطينية وإن كانت إسرائيل تفضل أحياناً الأردن لطبيعة وخصوصية العلاقات الأردنية الإسرائيلية فى هذا السياق، وبالتالى فإن إسرائيل تقيد من مساحات الحركة المصرية فى الداخل الفلسطينى وتريد الإبقاء على دوره النمطى .

٢- مناقشات حقيقية : تتخوف إسرائيل من أى طرح مصرى مستجد وتتعامل معه بجدية؛ ففى الوقت الذى تتحدث فيه إسرائيل عن خياراتها تجاه التعامل الفلسطينى وفقاً لرؤية الأحزاب السياسية المختلفة والقوى الحزبية، فإن مسارات تحركها يعتمد على خطاب إعلامى وسياسى مكرر، خاصة أن المنافسين للحركة المصرية على المستوى الإقليمى لا يطرحون خيارات تسوية كاملة أو حلولاً مباشرة وإنما الاكتفاء بالوجود فى الملف الفلسطينى لاعتبارات مصلحة، وهو ما ترغب الحكومة الإسرائيلية فى استمراره.

٣- غياب الداعم الدولى : يجب تأكيد أن السياسة الخارجية المصرية تواجه بأزمة حقيقية فى غياب الداعم الدولى للحركة المصرية سواء من قبل الولايات المتحدة (رغم التأييد الأمريكى للحركة المصرية) أو روسيا أو الصين، وهو ما يدفع القاهرة للتحرك بمفردها فى ظل حسابات مقيدة للغاية ويتطلب إعادة ترتيب الخيارات والتقييمات السياسية والإستراتيجية، فالإدارة الأمريكية اتجهت للتعامل مع الأردن ولم تتحرك صوب مصر بكل ثقلها السياسى والإستراتيجى، وهو ما يشير إلى أن التحرك المصرى تجاه إسرائيل فى الملف الفلسطينى وبكل تفاصيله سيتم بالفعل من خلال مسار مصرى إسرائيلى بالأساس، وإن كانت أى مقاربة سياسية جديدة مع قطر وتركيا بل وإيران - حال الانفتاح على بدء لقاءات أمنية مشابهة لتركيا - سيغير من الأمر وسيزن الموقف المصرى فى التعامل مع الملف





## مرتكزات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية ( نحو مقاربة للدور والمسارات والاتجاهات الراهنة والمنتظرة )

أ.د. طارق فهمي

الإسرائيلي وتُقر حق الفلسطينيين في دولة مستقلة عاصمتها القدس، وبالتالي فإن مسارات التحرك للسياسة المصرية يتطلب العمل على حلول جزئية ومنع الاصطدام مع الموقف الفلسطيني الإسرائيلي والحفاظ على ضبط الحدود مع قطاع غزة، مع تهميش جميع التداعيات الواردة على الأمن القومي المصري وعدم الدخول في مجالات جديدة قد لا يسعى إليها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في الوقت الراهن، وبالتالي فإنه على مصر الاستعداد جديدًا لكل الخيارات المتاحة، مع دراسة تأثير أي تحول مفصلي على الحسابات والنفوذ المصري في القضية الفلسطينية، مع عدم السماح بأي تحرك قد يخمس من أصول الحركة المصرية .

٢- إن تصور طرح التسوية أو السلام يجب ألا يقابل بدور مصري تدخل بصورة كاملة في إيجاد التسوية أو فرضها، إذ إن هناك تصورًا في إسرائيل يدفع بأنه إذا رغبت مصر في التوصل لتسوية أو إيجاد دولة فعليها أن تدفع ثمن السلام ليس من خلال إجراءات حقيقية في القطاع أو في رفح، وإنما بتقديم تنازلات إستراتيجية وأمنية في سيناء مما يهدد الأطراف للدخول في مفاوضات حقيقية ومباشرة ودون قيود من قبل أي طرف .

٣- أن مصر ليس لديها الفرصة الجيدة في الانفتاح على كل الأطراف للتعامل مع تطورات المواقف الإسرائيلية الفلسطينية في الوقت الراهن والمنتظر، خاصة أن الإشكالية الحقيقية ترتبط بالداخل الإسرائيلي المتردد وغير الساعي للتوصل لتسوية مقبولة في الوقت الراهن، ومن ثم فإن السياسة المصرية لا ينبغي الدخول في مساحة من التفاوض في ظل الوضع السياسي الفلسطيني أو الإسرائيلي وقد يكون أمامها خيارات سنطرحها لاحقًا .

٤- أن تطوير العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية قد يخدم القبول الإسرائيلي ببعض الأفكار للدخول في مفاوضات بدعم مصري أمريكي، ولكن الإشكالية التي تواجه مصر هي ما تقوم به بعض الدول من إبرام اتفاقيات تسوية وسلام قد تخمس من أسس الحركة المصرية الراهنة، وتدفع بقوة إلى محاصرة مصر وبقائها في دائرة محددة على اعتبار أن هناك مقارنات تتم في السياق السياسي والإستراتيجي مع مصر، وهو ما يتطلب مراجعة حقيقية لما يمكن التوصل إليه من خيارات وحلول مهمة في إطار المسعى المصري للتوصل لحل قد يأتي في نهاية المطاف على حساب الأمن القومي المصري، مع تأسيس أي كيان فلسطيني أو حتى

حدوث حالة من الفوضى العامة في الأراضي الفلسطينية في حال انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة من جانب واحد، مثلما جرى في حال الخروج من قطاع غزة بعد إيجاد الترتيبات الأمنية في غور الأردن وفي داخل الضفة، مع إقرار بالوضع الإستراتيجي الكامل في مناطق التماس وبالقرب من المستوطنات الآهلة بقطاعان المستوطنين.

### الجانب الفلسطيني :

يتطلب التحرك المصري تجاه التعامل الفلسطيني ورؤية الجانب الإسرائيلي لهذه التحركات المصرية ما يلي:  
١- العمل على منطلقات حقيقية ومنظومة كاملة خاصة أن السلطة الفلسطينية لا ترحب بدور مصري منفرد، إنما من خلال جهد جماعي فلسطيني أردني مصري، مع الاستمرار في نقل رسائل للجانب المصري في أن القرار الفلسطيني سيبقى في نهاية المطاف وطنيًا ولا موقع فيه لتحيز أو تقديم تنازلات من أي نوع، وهو ما يتفهمه الجانب المصري أحيانًا ولكن في بعض الأحيان يعتمد العمل على العنصر التكتيكي وليس الإستراتيجي وهو ما قد يؤدي لخسارة مصر الكثير من المكتسبات الفلسطينية الحقيقية والتي تعمل في أغلب الأحيان لمصلحة مصر .

٢- إن استمرار عدم وجود سياسة مصرية واضحة ومخطط لها من قبل مصر تجاه السلطة الفلسطينية قد يؤدي لنتائج سلبية على أي مسار للتحرك المصري وتكلفة عالية في حال خسارة مصر مجالات التحرك مبدئيًا، باعتبار أن الحضور المصري في ملفات الإقليم خاصة في القضية الفلسطينية قد يؤدي لصعود دور أطراف أخرى، وهو ما يجري في الوقت الراهن ويتطلب سرعة في التحرك وعدم الوقوف في المكان نفسه، مع تطوير مجالات التحرك ونقلها من طابعها الدبلوماسي العام والمكرر إلى مساحة أخرى من التفاهات الحقيقية الفعالة .

### الخاتمة

أمام السياسة الخارجية المصرية للتحرك تجاه الموقف الإسرائيلي من القضية الفلسطينية اتباع السيناريوهين، وذلك على النحو التالي :

**السيناريو الاستباقي:** يحتاج هذا السيناريو لوسائل وإمكانات حقيقية للعمل والانتقال من سياسة رد الفعل للمبادرة والمواجهة وطرح الرؤى، والخروج من الشرنقة الراهنة لمجال أرحب يغير من قواعد التعامل في الملف ولا يقصره على تحركات مصرية أردنية أو صيغ جديدة مثل (صيغة ميونخ)، أو غيرها وإنما العمل على ما يلي :

طويلة بدأ يتخلى تمامًا عن إقامة كيان مستقل للجانب الفلسطيني، ومن ثمَّ فإنَّ مصر يمكنها طرح البديل العملي عند الضرورة وفي حال التجاوب الفلسطيني.

- من الضروري الاستمرار في خط الرفض المصري للإجراءات الأحادية الجانب من الجانب الإسرائيلي تجاه الداخل الفلسطيني، وإن كان هذا الأمر سيتطلب العمل على طرح البدائل الممكنة والمباشرة مع تبنى خطاب إعلامي وسياسي واضح سواء داخل إسرائيل أو مع المستوى الرسمي سياسيًا وإستراتيجيًا<sup>(١٦)</sup>.

**سيناريو الترقب / الانتظار** ويحتاج هذا السيناريو للعمل بقاء السياسة المصرية في وضعها الراهن الذي سيكون مكلفًا في ظل بقاء المعطيات الراهنة لبعض الوقت؛ إذ إن الترقب والانتظار قد يؤديان لمزيد من التوتر في العلاقات المصرية الفلسطينية من جانب وبقاء العلاقات المصرية الإسرائيلية في إطارها التقليدي في ظل التحركات الراهنة للدول والقوى الإقليمية والعربية على حد السواء، **وهو ما يتطلب من الجانب الفلسطيني :**

- الإبقاء على سياسة مصر الأمنية في قطاع غزة والسياسية في الضفة الغربية لحين تغيير المعطيات الراهنة على الأرض .
- الاستمرار في إدارة الحوار الفلسطيني مع التأهب لمحاولات اختراق الهدنة في القطاع أو فشل المسار الخاص باستكمال مسار العملية الانتخابية أو حدوث انقطاع في خطواتها المرتب لها سلفًا .
- **وتجاه الجانب الإسرائيلي** قد يكون من المفيد حال الاستمرار في هذا السيناريو العمل على ما يلي :
- الاستمرار في دعم العلاقات الثنائية وإتمام الزيارات المتبادلة في نطاق مشروعات التعاون الإقليمي وفي شرق المتوسط والبحر الأحمر.
- العمل على تقريب وجهات النظر ودعوة الجانبين لمزيد من الخطوات الحقيقية لاستئناف الاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية وفقًا للمرجعيات الدولية وليس من خلال سياسة الأمر الواقع.
- تكشف مسارات جديدة للتعامل مع الإدارة الأمريكية ومحاولة بناء مواقف مصرية أكثر اهتمامًا وأولوية لدى إدارة الرئيس جو بايدن لإقناعها بضرورة التنسيق والعمل مع مصر ليس فقط في الملف الفلسطيني وإنما في سائر قضايا الإقليم .

- تعيين مبعوث رئاسي للملف الفلسطيني يتولى إدارته بصورة مهمة ومباشرة ويعمل تحت إشراف وتوجيه السيد الرئيس مباشرة .
- بلورة سياسة إستراتيجية في قطاع غزة خارج السياق الأمني والاستخباراتي، ويمكن أن تركز هذه الإستراتيجية على البدء في تنفيذ بعض الوعود المصرية في إقامة منطقة اقتصادية أو تجارية حرة.
- التفكير جديًا في إيجاد آلية مقيمة في قطاع غزة بالتنسيق مع بعض الأطراف العربية المعنية لموازنة ما يجري من بعض الدول العربية ومنها قطر وإيران وتركيا.
- التنسيق مع الأردن وفق صيغة ٢/٢ المهمة في هذا الإطار، والتي تشمل وزيرى خارجية البلدين بهدف تأسيس التعاون الإستراتيجي في الملف الفلسطيني.
- وعلى الجانب الإسرائيلي من الضروري إقدام مصر على ما يلي :

- أن الأوان لكى تعيد مصر بوصلتها عربيًا وفلسطينيًا وعدم البقاء في الموقع نفسه الذى وقفت فيه منذ سنوات، وهو ما يتطلب التحرك تجاه إسرائيل وإفصاح المجال لتعاملات مصرية إسرائيلية رسمية جديدة، مع الحفاظ على الرفض الشعبى الراهن تجاه قضايا التطبيع.
- من الضروري التركيز على المصالح العليا الثابتة لمصر في القضية الفلسطينية وعدم العمل على نقاط غير واضحة أو مواقف متغيرة، وهو ما يتطلب إعادة بناء محاور جديدة وتحالفًا أكثر رسوخًا في إقليم شرق المتوسط وفي منطقة المشرق، وإعادة سوريا لمحيطها العربى في الجامعة العربية وضمها لتجمع الدول مصر والأردن والعراق.
- التجاوب الحذر مع المطالب الإسرائيلية الراهنة والمرتبطة بضرورة تطوير العلاقات ودخولها مساحة أخرى من التعاون، مع الانتباه إلى أن مصر خسرت أهم ورقة في التعامل العربى الإسرائيلي غير المباشر في مراحل سابقة، وهو ما يتطلب بالفعل مراجعة مجمل السياسات المصرية في هذا السياق .
- الدخول على خط الطرح الإسرائيلي لإطار التسوية مع دراسة إمكان قيام مصر - في حال تقبل السلطة الفلسطينية ذلك - العودة لخيار الدولة الواحدة أو الدولة الثنائية القومية، على اعتبار أن اليمين الحاكم فى إسرائيل الذى سيظل يحكم إسرائيل لسنوات



## مرتكزات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية ( نحو مقارنة للدور والمسارات والاتجاهات الراهنة والمنتظرة )

أ.د. / طارق فهمي

### الخلاصة :

إن مستقبل السياسة الخارجية المصرية تجاه تطورات القضية الفلسطينية مرتبط في الأساس بتطورات المشهد الفلسطيني وملامح تطوره في قطاع غزة أو الضفة الغربية، كما يرتبط بالأساس بالتحويلات الجذرية في المشهد الإسرائيلي والاتجاه إلى التطرف والتشدد بصورة مبالغ فيها، وفي ظل عجز الإدارة الأمريكية عن اتخاذ إجراءات أو تدابير محكمة لجمع الطرفين، وهو ما يتطلب من مصر الاستعداد والعمل على مسارات وخيارات وسيناريوهات متعددة ومتنوعة لتحقيق مصالحها القومية العليا في ظل أي تطورات محتملة.

### المراجع :

- (1) "بروتوكول بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل بشأن المناطق الصناعية المؤهلة". QIZ Egypt - Ministry of Trade and Industry (Egypt) . مؤرشف من الأصل في 2018-08-27.
- (2) Katharina Hone, "Blurred Lines and Lost Trust?...Diplomacy and Intelligence Gathering. Eavesdropping on G20 Delegates in 2009", 18 Jun, 2013, at, <https://goo.gl/DVzC6J>
- (3) Tom Christensen and others, "The challenges of coordination in national security management – the case of the terrorist attack in Norway", International Review of Administrative Sciences, Vol. 81, issue 2, June 2015.
- (4) John D. Stempel ,Diplomacy and Intelligence, Diplomacy, Security Studies, Mar 2010,at: <https://goo.gl/4EtGRV>
- (5) Yvan Lledo-Ferrer ,Intelligent Diplomacy The Role of Intelligence in Foreign Policy as Illustrated by the Iran Deal, the Belfer Center ,June 2016 at: <https://goo.gl/Aa1pcV>
- (6) M. Afzalur Rahim, and others ,A Model of Emotional Intelligence and Conflict Management Strategies: A Study in Seven Countries ,International Journal of Organizational Analysis, Vol. 10, No. 4, 2002 at: <https://goo.gl/z8Mn29>
- (7) ArashHeydarianPashakhanlou ,Intelligence and diplomacy in the security dilemma: gauging capabilities and intentions ,International Politics, 2018, Volume 55, Number 5, <https://goo.gl/FrvvXu>
- (8) Jonathan Pinkus, "Intelligence and Public Diplomacy: The Changing Tide." Journal of Strategic Security 7, no. 1 (2013):<https://goo.gl/TYCxMk>
- (9) Egypt and inter-Palestinian dialogue <https://english.ahram.org.eg/NewsContentP/4/414297/Opinion/Egypt-and--interPalestinian-dialogue.aspx>
- (10) After Abbas: Contextualizing Palestinian Political Succession <https://www.wilsoncenter.org/publication/after-abbas-contextualizing-palestinian-political-succession>
- (11) Palestinian Authority in talks with Egypt to develop natural gas field off Gaza Strip's coast <https://www.egypttoday.com/Article/1/119910/Palestinian-Authority-in-talks-with-Egypt-to-develop-natural-gas>
- (12) <https://www.sis.gov.eg/Story/136421/Egypt-and-the-Palestinian-cause?lang=en-us>
- (13) Tensions between Egypt and israel are back in the Israeli pres <https://enterprise.press/stories/2022/08/25/tensions-between-egypt-and-israel-are-back-in-the-israeli-press-79122/>
- (14) Cairo sees Israel as being led by '2 governments,' Egypt official reportedly says <https://www.timesofisrael.com/cairo-sees-israel-as-being-led-by-2-governments-egypt-official-reportedly-says/>
- (15) Strengthening the U.S.-Egyptian Relationship <https://www.cfr.org/report/strengthening-us-egyptian-relationship>
- (16) Sisi reiterates Egypt's rejection of any measures to change status quo of Jerusalem <https://english.ahram.org.eg/News/487955.aspx>

## مرتكزات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية ( نحو مقاربة للدور والمسارات والاتجاهات الراهنة والمنتظرة )

■ أ.د. / طارق فهمي

أستاذ العلوم السياسية، مستشار المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

### مستخلص :

إن مستقبل السياسة الخارجية المصرية تجاه تطورات القضية الفلسطينية مرتبط في الأساس بتطورات المشهد الفلسطيني وملامح تطوره في قطاع غزة أو الضفة الغربية، كما يرتبط بالأساس بالتحويلات الجذرية في المشهد الإسرائيلي والاتجاه إلى التطرف والتشدد بصورة مبالغ فيها، وفي ظل عجز الإدارة الأمريكية عن اتخاذ إجراءات أو تدابير محكمة لجمع الطرفين، وهو ما يتطلب من مصر الاستعداد والعمل على مسارات وخيارات وسيناريوهات متعددة ومتنوعة لتحقيق مصالحها القومية العليا في ظل أي تطورات محتملة.

ومن الأهمية دراسة مرتكزات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، والدور المحوري في هذه القضية قياساً بدور القوى الإقليمية والدولية الأخرى، وعبر سلسلة من الأدوار المتعددة والتي تعمل من خلالها أجهزة المعلومات المصرية، وعبر تراكم في المهام والأدوات وآليات التحرك المتعدد في مسارات واتجاهات منضبطة وفق منظومة كاملة تركز على أن مصر ستظل المساند الأكبر لقضية العرب الأولى بصفاتها أكبر دولة عربية، ومصر لم ولن تتخلى عن دورها كقوة إقليمية تقود وتتفاعل وتناصر القضية الفلسطينية؛ لذا اتخذت تدابير وقرارات ذات طبيعة سياسية لمساندة القضية الفلسطينية منذ نشأتها، وتمثل ذلك في مواقف رؤسائها والمسئولين بها في المحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية، وكذلك في مواجهة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة.

**الكلمات المفتاحية :** السياسة المصرية، القضية الفلسطينية

## The foundations of Egyptian foreign policy towards the Palestinian issue (Towards an approach to the current and expected role, paths and trends)

■ Prof. Tariq Fahmy

Professor of Political Science, Advisor to the National Center for Middle Eastern Studies

### Abstract:

The future of Egyptian foreign policy towards developments in the Palestinian issue is fundamentally linked to developments in the Palestinian scene, and is also fundamentally linked to the radical transformations in the Israeli scene and the trend toward extremism and extremism in an exaggerated manner, and in light of the American administration's inability to take concrete procedures or measures to bring the two parties together, which requires... Egypt is prepared and working on multiple and diverse paths, options, and scenarios to achieve its highest national interests in light of any potential developments. It is important to study the foundations of Egyptian foreign policy towards the Palestinian issue, and the pivotal role in this issue compared to the role of other regional and international powers. Egypt has not and will not abandon its role as a regional power that leads, interacts and supports the Palestinian issue. Therefore, measures and decisions of a political nature were taken to support the Palestinian cause since its inception, and this was represented in the positions of its presidents and officials in regional and international forums and conferences, as well as in confronting the Israeli aggression against the Palestinian people during recent years.

**Keywords:** Egyptian politics, the Palestinian issue